

بدائل القياس المحاسبي ونماذج تحديد الدخل

تحتل نظرية وقياس دخل المنشأة موضعاً مركزياً في أدبيات المحاسبة المالية والإدارية. إلا أن مفهوم الدخل يبقى عرضه لتفسيرات ومدارس مختلفة. وهناك أربع مدارس فكرية تهتم بقياس دخل المنشأة وهي كالآتي:

- **المدرسة الكلاسيكية.....** وترتبط هذه المدرسة الفكرية أساساً مع فرضية **وحدة القياس** ومبدأ **الكلفة التاريخية**. وتعرف عموماً بمحاسبة الكلفة التاريخية أو المحاسبة التقليدية. وتتنظر هذه المدرسة إلى الدخل المحاسبي على أنه دخل المنشأة.
- **المدرسة المحدثة.....** تتميز هذه المدرسة بالتخلي عن فرضية **وحدة القياس** واعترافها بالتغير في المستوى العام للأسعار وارتباطها بمبدأ **الكلفة التاريخية**. وتعرف هذه المدرسة عموماً بمحاسبة الكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار. ومفهوم دخل المنشأة لدى هذه المدرسة هو الدخل المحاسبي المعدل بالمستوى العام للأسعار.
- **المدرسة الراديكالية.....** تتميز هذه المدرسة باختيارها القيمة الحالية كأساس للتقييم. وتقسم هذه المدرسة إلى اتجاهين **الاتجاه الأول** هو القيمة الحالية القائمة على الكشوفات المالية غير المعدلة بالمستوى العام للأسعار. وتعرف عموماً بمحاسبة **القيمة الحالية** ومفهومها للدخل هو الدخل الحالي. أما **الاتجاه الثاني** فهو القيمة الحالية القائمة على الكشوفات المالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وتعرف عموماً بمحاسبة **القيمة الحالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار**. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى محاسبة القيمة الحالية.

طبيعة المفهوم الاقتصادي للدخل

إن مفهوم الدخل كان يمثل دائماً نقطة مهمة لمصلحة الاقتصاديين. وقد كان آدم سميث أول الاقتصاديين الذي عرف الدخل **كزيادة في الثروة**، ومعظم الاقتصاديين الكلاسيكيين ومارشال على الخصوص اتبعوا مفهوم سميث للدخل وربطوا هذا المفهوم بتطبيقات الأعمال، على سبيل المثال فقد فصلوا بين **رأس المال الثابت** و**رأس المال العامل** و**رأس المال المادي والدخل** وأكد على أن التحقق هو الاختيار الأفضل للدخل. وعند نهاية القرن التاسع عشر ساد اعتقاد واسع بأن مفهوم الدخل هو أكبر من مفهوم النقد المعبر عنه في نظريات يوم عن الدخل ورأس المال، فقد حاول فان بوم تطوير المفهوم غير النقدي للدخل برغم التغير في وحدة النقد الذي يحكم التحليلات الاقتصادية. وفي بداية القرن العشرين تطورت الأفكار المتعلقة بالدخل، فقد قدم كلاً من فشر وهكس وجهة نظر جديدة حول المفهوم الاقتصادي للدخل، حيث عرف فشر الدخل الاقتصادي بأنه سلسلة من الأحداث التي تتصل بأوضاع مختلفة مثل التمتع بالدخل المادي والدخل الحقيقي والدخل النقدي.

والدخل المادي هو الاستهلاك الفعلي للفرد من السلع والخدمات التي تحقق الإشباع والرضا المطلوب. والدخل المادي مفهوم نفسي لا يمكن إن يقاس بصورة مباشرة لكنه يمكن إن يقدر استناداً إلى الدخل الحقيقي.

أما **الدخل الحقيقي** فهو تعبير عن الأحداث التي حققت هذا الإشباع المادي. والدخل الحقيقي يقاس استناداً إلى تكلفة المعيشة ، بعبارة أخرى يمكن قياس الإشباع الذي يتحقق من خلال التمتع بالمنافع المادية من خلال المبالغ النقدية المدفوعة للحصول على السلع والخدمات قبل أو بعد الاستهلاك . وعليه فالدخل المادي والدخل الحقيقي وكلفة المعيشة هي ثلاث مراحل مختلفة للدخل .

وأخيراً فإن **الدخل النقدي** يمثل جميع المبالغ المستلمة والتي تستخدم في الاستهلاك لتغطية تكاليف المعيشة، مع ذلك فإن الدخل المادي يعتبر مستوى الدخل الأساسي والدخل النقدي هي تلك المرحلة التي غالباً ما تشير إلى مفهوم الدخل. وقد أدرك فشر ذلك عندما أكد على إن الدخل الحقيقي هو أفضل من الناحية العملية للمحاسبين.

مفهوم المحافظة على رأس المال

إن مفهوم المحافظة على رأس المال يعني إن تعترف بالدخل بعد إن يتم المحافظة على رأس المال أو تغطية جميع التكاليف. ويمكن تمييز العائد على رأس المال (الدخل) عن العائد على رأس المال (تغطية التكاليف) . فهناك مفهومين أساسيين للمحافظة على رأس المال أو تغطية التكاليف يمكن إن يعبر عنها بمصطلحات نقدية مثل رأس المال المالي أو يعبر عنها بوحدة من نفس القوة الشرائية العامة (رأس المال المادي) ، وعليه سنتطرق إلى أربع مفاهيم للمحافظة على رأس المال وهي:

- **المحافظة على رأس المال النقدي** وهو رأس المال المالي مقاس بوحدة النقد.
- **المحافظة على رأس المال النقدي المعدل بالقوة الشرائية العامة** رأس المال المالي مقاس بوحدة من نفس القوة الشرائية .
- **المحافظة على القدرة الإنتاجية** رأس المال المادي مقاس بوحدة نقدية.
- **المحافظة على القدرة الإنتاجية المعدلة بالقدرة الشرائية العامة** رأس المال المادي مقاس بوحدة من نفس القوة الشرائية.

المفهوم الأول .. يعني ان يتم المحافظة على رأس المال المالي المستثمر أو المعاد استثماره من قبل المالكين. وفي ظل مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي فالدخل مساوٍ للتغير في صافي الأصول المعدل بالمعاملات الرأسمالية المعبر عنها بوحدة نقدية. ويتطابق مفهوم المحافظة على رأس المال المادي مع المحاسبة التقليدية التي تعتمد على الكلفة التاريخية لغرض تقييم الموجودات والمطلوبات.

المفهوم الثاني .. وهو يعني إن يتم المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المالي المستثمر أو المعاد استثماره من قبل المالكين. وفي ظل مفهوم المحافظة على رأس المال المالي المعدل بالقوة الشرائية فإن الدخل يساوي للتغير في صافي الأصول المعدل بالمعاملات الرأسمالية المعبر عنها بوحدة من نفس القدرة الشرائية. ومفهوم المحافظة على رأس المال المالي المعدل بالقوة الشرائية يتطابق مع محاسبة الكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار .

المفهوم الثالث .. يعني إن يتم المحافظة على الطاقة الإنتاجية المادية للمنشأة ، إلا إن التفسيرات لمعنى الطاقة الإنتاجية تعددت . فقد فسر تقرير ساندلاند في المملكة المتحدة الطاقة الإنتاجية بالاتي:

" ماذا نعني بالقدرة الإنتاجية للشركة وكيف يمكن إن نحافظ عليها، وقد وجدنا العديد من المحاولات لاحساب الطاقة الإنتاجية يمكن إن تصنف في ثلاث مفاهيم بديلة للطاقة الإنتاجية هي:

- الطاقة الإنتاجية يمكن إن تعرف بالأصول التي تمتلكها الشركة والتي تتيح توزيع المنافع المتبقية بعد احتجاز جزء منها لاستبدال الأصول المادية التي استنفدت من قبل الشركة .
 - الطاقة الإنتاجية يمكن إن تعرف بأنها الطاقة التي توفر نفس حجم المخرجات من السلع والخدمات التي قدمتها في السنة الحالية في السنة التالية.
 - الطاقة الإنتاجية يمكن إن تعرف بأنها الطاقة التي توفر نفس قيمة السلع والخدمات التي قدمتها في السنة الحالية في السنة التالية.
- ويعد مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية مرادفاً لمفهوم المحافظة على رأس المال المستخدم في محاسبة القيمة الحالية التي يجب بموجبها الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات في الكشوفات المالية بقيمتها الحالية.

أخيراً المفهوم الرابع .. فيعني المحافظة على الطاقة الإنتاجية المادية للمنشأة مقاساً بوحدة من نفس القدرة الشرائية، تعد القدرة الشرائية العامة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية مطابقة لمفهوم المحافظة على رأس المال المستخدم في محاسبة القيمة الحالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار.

والأمثلة التالية توضح اثر كل من المفاهيم الأربعة للمحافظة على رأس المال على كشف الدخل. نفترض إن لدى شركة ما 2000 \$ كصافي أصول أول المدة و 3000 \$ صافي أصولها آخر المدة. كذلك نفترض إننا نحتاج 2500 \$ في صافي الأصول للمحافظة على الطاقة الإنتاجية المادية الفعلية للمنشأة وإن المستوى العام للأسعار ازداد بمعدل 10 % خلال الفترة.

وطبقاً لكل مفهوم من مفاهيم المحافظة على رأس المال سوف يكون دخل المنشأة كالأتي:

المحافظة على رأس المال النقدي :

$$\$ 1000 = 2000 - 3000$$

المحافظة على القدرة الشرائية العامة:

$$\$ 800 = \{ (0.10 \times 2000) + 2000 \} - 3000$$

المحافظة على الطاقة الإنتاجية :

$$\$ 500 = 2500 - 3000$$

المحافظة على الطاقة الإنتاجية المعدلة بالقدرة الشرائية العامة:

$$\$ 250 = \{ (0.10 \times 2500) + 2500 \} - 3000$$

وعلى هذا الأساس فإن الدخل المحاسبي هو 1000 \$ والدخل المحاسبي المعدل بالمستوى العام للأسعار هو 800 \$ والدخل القائم على أساس القيمة الحالية 500 \$ والدخل القائم على أساس القيمة الحالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار هو 250 \$.

مفاهيم القيمة الحالية

يتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال الإنتاجي إن يتم تمثيل الموجودات والمطلوبات بقيمتها الحالية. ويمكن احتساب القيمة الحالية على أساس:

- **طريقة القيمة الحالية (الخصم)** في ظل طريقة الخصم لاحتساب القيمة الحالية فإن القيمة المخصومة أو القيمة الحالية للأصول هي صافي مبلغ التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة المتعلقة بالأصول أو مجموعة الأصول خلال فترة حياتها . ولاحتساب هذه القيمة يجب أن نحدد أربعة متغيرات هي:

- 1 التدفقات النقدية المتوقعة التي يمكن إن تنتج عن استخدام الأصل .
- 2 توقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة .
- 3 عدد السنوات المتبقية لحياة الأصل .
- 4 معدل الخصم المناسب .

على سبيل المثال نفترض إن التدفقات النقدية الآتية هي متوقع إن تنتج عن إجمالي الأصول لمنشأة معينة مع عمر إنتاجي متبقي مقداره أربع سنوات .

السنة	0	1	2	3	4
التدفقات النقدية	0	7000	8500	10000	12000

وإذا افترضنا إن معدل الخصم الملائم هو 5% فإن القيمة الحالية في بداية السنة سوف تكون 32.887 \$ وباستخدام جداول القيمة الحالية فهي تحتسب كالآتي :

القيمة المخصومة في بداية السنة	القيمة الحالية في نهاية السنة
$6.667 = 0.9524 * 7000$	$8.095 = 0.9524 * 8500$
$7.710 = 0.9071 * 8500$	$9.070 = 0.9070 * 10000$

$10.366 = 0.8638 * 12000$	$8.638 = 0.8638 * 10000$
	$9.872 = 0.8227 * 12000$
<u>\$27.531</u>	<u>\$32.887</u>

لذلك فإن الدخل للسنة الأولى يمكن أن يحتسب كالآتي:

7000	التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصول في السنة الأولى
<u>27.531</u>	القيمة المخصومة لأجمالي الأصول في نهاية السنة الأولى
34.531	مجموع قيمة المنشأة في نهاية السنة الأولى
<u>32.887</u>	القيمة المخصومة لأجمالي الأصول في بداية السنة الأولى
1.644	الدخل للسنة الأولى

يمثل الدخل الاقتصادي أو القيمة الحالية (\$1.644) الزيادة في قيمة المنشأة في السنة الحالية . هذه القيمة تكافئ 5% من رأس المال في بداية السنة (\$32.887) . إلا إن العديد من المنظرين يرون إن معدل الخصم هو ذاتي خاضع للأحكام الشخصية. وقد ظهرت العديد من معدلات الخصم، لذا يمكن استخدام الأساليب التالية لاحتساب القيمة المخصومة:

- 1 المعدل التاريخي للخصم .
- 2 المعدل الحالي للخصم .
- 3 متوسط تكلفة رأس المال.
- 4 معدل الاقتراض التفاضلي.

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذه المعدلات بالآتي:

المعدل التاريخي للخصم... هو معدل العائد الذي هو ببساطة المبلغ النقدي المدفوع للحصول على الأصول . وبصوره أكثر خصوصية هو معدل الخصم في تاريخ الاكتساب أو الحيازة الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصول مساوية للتكلفة التاريخية للأصول .

المعدل الحالي للخصم ... هو المبلغ النقدي الذي يجب دفعه إذا أردنا الحصول على نفس الأصول حالياً.

المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال ... ويعتمد على هيكل معين، أي معدل معين من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية.

معدل الاقتراض التفاضلي... هو معدل الفائدة الذي تم دفعه لاقتراض رأس المال حالياً.

تعد طريقة القيمة المخصومة مفيدة للقرارات التشغيلية طويلة الأجل كالموازنات الرأسمالية وتطوير المنتجات ، والخيارات الناتجة عن القيمة المخصومة تجعلها أفضل الطرق . ومع ذلك فإنها تواجه بعض المحددات النظرية والتطبيقية. فمن وجهة النظر التطبيقية تعاني طريقة القيمة المخصومة من الطبيعة الذاتية للتوقعات المستخدمة لاحتسابها . ومن الجانب النظري تعاني هذه الطريقة من الآتي :

- افتقارها للتعديلات المناسبة للمخاطرة المرتبطة ببدائل جميع المستخدمين .
- تجاهلها لمساهمة العوامل الأخرى غير الأصول المادية في توليد التدفقات النقدية .
- صعوبة توزيع التدفقات النقدية الإجمالية على عوامل منفصلة تساهم في توليدها .
- في الحقيقة إن القيمة الحالية الحدية للأصول المادية المستخدمة بشكل مشترك في العمليات لا يمكن إضافتها سوياً للحصول على قيمة المنشأة.

❖ أسعار المدخلات الحالية

تفسيرات أسعار المدخلات الحالية:

- يمثل سعر المدخل الحالي المبلغ النقدي المطلوب للحصول على نفس الأصول المادية المستخدمة أو ما يكافئها . ويمكن استخدام التفسيرات الآتية لسعر المدخل الحالي:
- 1 **الكلفة الاستبدالية** ... وتساوي المبلغ النقدي المطلوب دفعه للحصول على أصول مكافئة تمتلك نفس الحياة الإنتاجية المتبقية للأصول الأصلية.
- 2 **تكلفة إعادة الإنتاج** ... وتساوي المبلغ النقدي المطلوب للحصول على أصول مشابهة للأصول الموجودة . وقد ركز ادوارد وبيل على استبدال الأصول الموجودة بأصول مماثلة بالقول : " يجب إن نتذكر بأنه ليس هناك كلفة حالية للخدمات المكافئة التي توفرها الأصول الثابتة والتي نرغب بقياسها ، ولكن الكلفة الحالية لاستخدام الأصول الثابتة التي يتم استخدامها هو ذلك القرار الذي يرغب الشخص باتخاذ لتقييمها على أساس البيانات المحاسبية . فهو قد يرغب بمقارنة تلك البيانات مع بيانات تكلفة الفرصة البديلة المتعلقة ببيع أو استبدال الأصول الثابتة. ولاتخاذ مثل هذا القرار يجب إن يمتلك الشخص معلومات فعلية حالية أو ماضيه "

إن كلاً من الكلفة الاستبدالية المستخدمة وكلفة إعادة الإنتاج تؤكد على استبدال الأصول الموجودة والكلفة الاستبدالية الجديدة وتؤكد على استبدال الطاقة الإنتاجية للأصول . فالكلفة الاستبدالية الجديدة تعني المبلغ النقدي المطلوب لاستبدال أو إعادة إنتاج الطاقة الإنتاجية للأصول أو الأصول الجديدة التي تعكس التغير في التكنولوجيا .

المحاسبة عن مكاسب وخسائر الحيازة:

إن تقييم الأصول والخصوم على أساس أسعار القيمة الحالية يتطلب احتساب مكاسب وخسائر الحيازة عندما تتغير أسعار المدخلات خلال فترة من الزمن. إن مكاسب وخسائر الحيازة يمكن تقسيمها إلى عنصرين :

- 1 مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة التي تتوافق مع الفقرات المباعة أو المطلوبات المسددة .
- 2 مكاسب وخسائر الحيازة غير المتحققة التي تتوافق مع الفقرات المتبقية والمطلوبات غير المسددة حتى نهاية فترة التقرير .

إن مكاسب وخسائر الحيازة هذه يمكن إن تصنف كدخل عندما ينظر إلى المحافظة على رأس المال من وجهة نظر رأس المال النقدي. كما يمكن إن يصنف أيضاً كتعديلات على رأس المال لأنه يقيس العناصر الإضافية للدخل الذي يجب إن يتبقى للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة. وعليه، فإن تبرير مكاسب وخسائر الحيازة على أنها تعديلات على رأس المال قد يرتبط بتعريف معين للدخل. أما المقترحات البديلة لتعديل رأس المال فتلاءم تعريف الدخل القائم على المحافظة على رأس المال المادي كالمدخل الذي يعرف الدخل بأنه الحد الأعلى للمبلغ الذي يمكن إن يوزع مع المحافظة على الطاقة التشغيلية للمنشأة على المستوى الموجود في بداية الفترة . لأن التغير في الكلفة الاستبدالية لا يمكن إن يوزع بدون التأثير على الطاقة التشغيلية للمنشأة ، لذا فإن هذا المدخل يفرض تصنيف التغير في الكلف الاستبدالية كتعديلات على رأس المال .

إن المقترحات البديلة لهذا المدخل تلاؤم تعريف الدخل القائم على المحافظة على رأس المال المالي (مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي) . مثل هذا المدخل يعرف الربح بأنه مبلغ الحد الأعلى الذي يمكن إن يوزع مع المحافظة على رأس المال المالي المستثمر على المستوى الموجود في بداية الفترة. وهذا المدخل يفرض إن تصنف التغيرات بالكلفة الاستبدالية كمكاسب وخسائر حيازة . وتقدم الأدبيات المحاسبية دليلين لدعم معالجة مكاسب الحيازة:

الأول: إن مكاسب الحيازة تمثل " **وفورات تكاليف قابلة للتحقق** " بمعنى إن الوحدة الاقتصادية سوف

تحصل على مكاسب عند محاولتها الحصول على الأصول.

الثاني: إن التغيرات في الكلفة الاستبدالية يمكن إن ينظر لها كبدايل أو مرادفات للتغير في صافي القيمة القابلة للتحقق أو القيمة المخصومة . وعليه فإن مكاسب الحيازة تمثل الزيادة في صافي المقبوضات

النقدية المتوقعة من استخدام أو بيع الأصول في المستقبل .

والأمثلة التالية تبين المعالجات المحاسبية لمكاسب وخسائر الحيازة للمخزون والأصول الخاضعة للاندثار:

مثال(1): المعالجة المحاسبية للمخزون في ظل سعر المخرجاتك2. الية مع الأخذ بالاعتبار مكاسب وخسائر الحيازة:

نفترض إن المنشأة تستثمر 6000 \$ في شركة جديدة في بداية ك2 . وفي نفس التاريخ اشترت 1000 باوند من القهوة بسعر 6 \$. وخلال السنة باعت المنشأة 600 باوند بسعر 10 \$ للباوند وعندها كانت الكلفة الاستبدالية 8 \$ للباوند . والكلفة الاستبدالية للقهوة في نهاية السنة 9 \$ للباوند . فتكون القيود المحاسبية كالآتي:

6000 ح/ مخزون البضاعة (6*1000)

6000 ح/ النقدية

عن تسجيل شراء البضاعة

6000	ح/ النقدية
4800	ح/ كلفة البضاعة المباعة (8*600)
6000	ح/ المبيعات (10*6000)
4800	ح/ مخزون البضاعة (8*600)

عن بيع البضاعة

2400 ح/ مخزون البضاعة (8*600)

1200 ح/ مكاسب الحيازة المتحققة (8-6)*600

1200 ح/ مكاسب الحيازة غير المتحققة (9-6)*400

عن تسجيل مكاسب الحيازة

مثال (2): المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة في ظل سعر المدخلات الحالية مع الأخذ بالاعتبار مكاسب وخسائر الحيازة .

نفترض إن المنشأة تشتري أصول ذات عمر إنتاجي 4 سنوات بمبلغ 2000 \$ وان كلفتها الاستبدالية تزداد 1000 \$ سنوياً . كما إن مصاريف الاندثار يجب إن تستقطع على أساس الكلفة الاستبدالية . إن معظم الآراء حول الكلفة الاستبدالية تتفق حول تضمين المبالغ المضافة إلى المصاريف الجارية كملحق أو كاندثار مضاف إذا استمرت الكلفة الاستبدالية بالارتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل .

ويوضح الجدول التالي احتساب الاندثار الملحق أو المضاف:

السنة	1	2	3	4
الكلفة الاستبدالية نهاية السنة	3.000	4.000	5.000	6.000
مصرفوف الاندثار على أساس الكلفة التاريخية	750	1.000	1.250	1.500
الاندثار الملحق أو الإضافي	-	250	500	750
الرصيد الافتتاحي للاندثار المتراكم	-	750	2000	3.750
الاندثار المتراكم المعدل	750	2000	3.750	6.000

وهناك ثلاث طرق مقترحة للمحاسبة عن الاندثار الإضافي هي:

- تحميلها على الأرباح المحتجزة
- تحميلها على الدخل الجاري
- تعديل مكاسب وخسائر الحيازة بمبلغ الاندثار الإضافي

الطريقة الأولى: تعالج الاندثار الإضافي كتعديلات على دخل السنوات السابقة والتي تمثل المبلغ الواجب تحميله على الفترات السابقة لغرض استبدال الأصول.

الطريقة الثانية: تعالج الاندثار الإضافي كمصرفوف فترة حالية ضمن الدخل الذي يجب أن يحمل بجميع التكاليف المقدرة لاستبدال الأصول.

الطريقة الثالثة: فترى إن المكاسب والخسائر الحقيقية للحيازة يجب أن تعكس عمر الأصل.

إن الطرق الثلاث ناتجة عن تفسيرات مختلفة مبدئياً للاندثار. وجهة النظر الأولى ترى إن الاندثار ينبغي أن يوفر احتياطي مستقبلي لاستبدال الأصول، لذا فإن الاندثار الإضافي يجب أن يعالج طبقاً للطريقتين الأولى أو الثانية. أما وجهة النظر الثانية فترى إن الاندثار هو جزء من الكلف الحالية للعمليات الجارية. لذلك فإن الاندثار الإضافي يجب أن يعالج طبقاً للطريقة الثالثة.